المشاورات السنوية للمفوضية والمنظمات غير الحكومية لعام 2017

حول

إطار الاستجابة الشاملة للاجئين

ورقة تصور

يدعو إعلان نيويورك بشأن اللاجئين والمهاجرين[1] المفوضية إلى وضع وبدء تنفيذ استجابة شاملة للاجئين[2] بتنسيق وثيق مع الدول المعنية، من خلال نهج أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك للحالات التي تنطوي على تحركات كبيرة للاجئين. ويدعو الإعلان أيضاً المفوضية إلى التعامل مع الدول والتشاور مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بهدف تقييم التطبيق العملي للاستجابة الشاملة للاجئين في مجموعة من الحالات. واستناداً إلى إطار الاستجابة الشاملة للاجئين– المضمّن في الملحق 1 بالإعلان– وتطبيقه العملي، سوف تعمل الدول الأعضاء لاعتماد الميثاق العالمي للاجئين في عام 2018.

ويُعترف بالجهات الفاعلة في المجتمع المدني– بما في ذلك المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الإنساني والإنمائي والمعنية بحقوق الإنسان وجمعيات الصليب الأحمر/الهلال الأحمر الوطنية– صراحةً كشركاء في التطبيق العملي لإطار الاستجابة الشاملة للاجئين. وتحقيقاً لهذه الغاية، تعتبر المشاورات الجادة والمنتظمة مع المنظمات غير الحكومية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر ضرورية لضمان إتاحتنا معاً تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين بنجاح، مما يؤدي إلى تحسينات ملموسة للاجئين والمجتمعات المضيفة في كافة أنحاء العالم.

ولهذه الأسباب، اختارت المفوضية والمنظمات غير الحكومية إطار الاستجابة الشاملة للاجئين كموضوع للمشاورات السنوية لعام 2017، للعمل في المجالات التالية:

- ***ما الجديد في إطار الاستجابة الشاملة للاجئين؟***

استكشاف الإمكانات الجديدة لهذا النهج القائم على "المجتمع ككل"، وخاصة في ما يتعلق بما يلي:

- وضع تدابير استقبال وقبول سريعة ومدعومة جيداً للاجئين؛

---

[1] A/Res/70/1 (اعتُمد في 19 سبتمبر 2016).

[2] إطار استجابة شاملة للاجئين، لكل حالة تنطوي على تحركات كبيرة للاجئين، بما في ذلك الحالات التي طال أمدها، مضمن في الملحق 1 بالإعلان.

- دعم الاحتياجات الطارئة والحالية من خلال الموارد المالية الكافية وغيرها من الموارد؛
- مساعدة المؤسسات والمنظمات والمجتمعات الوطنية والمحلية التي تستضيف اللاجئين (إضفاء الطابع المحلي على الاستجابة)؛
- الاستثمار في الاعتماد على الذات للاجئين والمجتمعات المحلية (سبل كسب العيش والتعليم والتمكين)؛
- توسيع فرص الحلول؛
- تحقيق تقاسم للمسؤولية أكثر إنصافاً وقابلية للتوقع استجابةً لتحركات اللاجئين الواسعة؛
- تعزيز الرابط بين المجالين الإنساني/الإنمائي، بما في ذلك من خلال إدراج اللاجئين في خطط التنمية الوطنية والخدمات المحلية والوطنية؛ والنظر في الحلول منذ بداية الأزمة؛
- تفعيل نهج "المجتمع ككل" من خلال الشراكات وأطر العمل التشغيلية بين الدول والمنظمات الدولية والجهات الفاعلة غير الحكومية الوطنية والدولية، بما في ذلك منظمات المجتمع المدني والجماعات الدينية والأكاديميين ووسائل الإعلام؛
- ضمان أن اللاجئين أنفسهم يلعبون دوراً أساسياً في المشاورات والاعتبارات، مع التركيز بشكل خاص على الشباب اللاجئين.

- ***الأبعاد الإقليمية***

مراجعة تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين في السياقات المحددة حيث تم تطبيقه، بما في ذلك الروابط والفرص مع المبادرات وأطر العمل الإقليمية القائمة.

- ***تفعيل إطار الاستجابة الشاملة للاجئين***

فهم كيف يمكن أن تساهم المنظمات غير الحكومية في تنفيذ إطار الاستجابة الشاملة للاجئين على المستويات المحلية والوطنية والعالمية، بما في ذلك في حالات الطوارئ الجديدة والأوضاع التي طال أمدها.

- ***الشراكة***

عكس كيف أن "طرق العمل الجديدة" داخل إطار الاستجابة الشاملة للاجئين توفر الفرص لما يلي: تعزيز الشراكة بين الحكومات والمفوضية والمنظمات غير الحكومية؛ شمل المجتمع المدني المحلي والتعاون معه بشكل أفضل، بما في ذلك المنظمات الدينية؛ المساعدة في بناء القدرات المحلية؛ التعلم من المنظمات غير الحكومية كيفية تعزيز العلاقة بين العمل الإنساني والتنمية؛ ضمان مشاركة الأشخاص الذين تُعنى بهم المفوضية.

- ***الدروس المستفادة (التي يجب تعلمها)***

المساعدة في الكشف المبكر للممارسات الجيدة والدروس الأولية من تطبيق إطار الاستجابة الشاملة للاجئين؛ مناقشة كيفية تعزيز الممارسات الجيدة وتكرارها وتقييم الثغرات الحرجة أو التحديات؛ واستكشاف كيفية الاستفادة من من أدوار واختصاصات الجهات الفاعلة التكميلية في "المنظومة".

- ***من إطار الاستجابة الشاملة للاجئين إلى الميثاق العالمي للاجئين وما بعده***

فهم كيفية تحويل الدروس المستفادة إلى ميثاق عالمي للاجئين بشكل أفضل وكيفية مساهمة المنظمات غير الحكومية في تلك العملية.

سيكون هنالك دورات إضافية ومخصصة عن النازحين داخلياً وانعدام الجنسية والهجرة المختلطة وستجري متابعة مبادرات الشراكة الخاصة بالمفوضية، فضلاً عن المشاورات السنوية للعام الماضي بشأن الشباب.

المجلس الدولي للوكالات الطوعية/المفوضية

جنيف

8 فبراير 2017